

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

# تأثير الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر في التغييرات الهيكلية القطاعية للاقتصادين المصري والمغربي للمدة

١٩٨٥ - ٢٠٠٣

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد

من الطالبة

رغد زكي قاسم السعدي

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد صالح تركي القرشي

2007م

بغداد

1428 هـ

## المخلص

تبرز قضية سياسة الدولة في تحويل ملكية و/ أو إدارة القطاع العام الى القطاع الخاص وما ينتج عن تدفق الـ FDI الى الاقتصاد المتلقي له من تأثيرات مهمة تتسجم مع النظريات المفسرة لهاتين الظاهرتين البارزتين على الساحة الاقتصادية في الوقت الراهن لما ينعكس على البلد من انفتاح اقتصادي وما قد يرتبط به من تأثيرات سلبية ام ايجابية في التغير الهيكلي عند زيادة حجم تلك العمليات وتأثيرها في هيكل الانتاج وكذلك في سوق العمل ، فقد أنطلقت هذه الدراسة من فرضية تنص على " أن الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر يؤثران ايجابياً على التغيرات الهيكلية في اقتصادات الدول التي تنتهج سياسات الاصلاح الاقتصادي " التي تم تحديدها بدولتي مصر والمغرب وللمدة ١٩٨٥ الى ٢٠٠٣ ، وبهدف اختبار فرضية البحث والوصول الى الاهداف المبتغاة منه فقد تضمن فضلاً عن المخلص والاستنتاجات والتوصيات ثلاثة فصول ، تناول الفصل الاول المدخل نظري للبحث ، فيما تضمن الفصل الثاني أقتصادات دول العينة وتغيراتها الهيكلية ، أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة القياسية التجريبية لأثر الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والاستخدام في مصر والمغرب .

وأختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم استنباطها من منهجية البحث المتضمن المنهج الوصفي النظري والمنهج التجريبي القياسي وكانت أهمها :

١. دخلت الخصخصة و FDI على القطاع الصناعي والخدمي بشكل جذاب وكانت في قطاعات اقتصادية مختلفة ساهمت ايراداتها في تخفيض الدين العام الخارجي وعجز الموازنة بينما فشل في تحقيق عمالة جديدة غير ما كان ينتظر من سياستيهما على الاجل المتوسط والبعيد فيما ذهبت الايرادات الى تسديد النفقات الباذخة للدولة ولم تخصص الأ جزء يسير جداً منها الى مشكلة البطالة .

٢. ظهر من نتائج الدراسة القياسية ان الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والمغرب على عموم السنوات كانت نتيجتيهما ذات تأثير ضعيف على المتغيرات التي تمثل هيكل الاقتصاد لكنها لم تكن تمثل معنوية أحصائية . بينما كان تأثيرها سلبي على الاستخدام في الاقتصاد المصري والمغربي .

اما اهم ما جاء من رؤية ضرورة الاخذ بالتوصيات المبنية على الاستنتاجات المستخلصة من البحث

العلمي فكانت :

١ . على حكومات الدول النامية تطوير القطاع الخاص وأعطائه الاولوية في الرعاية عن طريق خلق الجو

الملائم لتشجيع حركة التصنيع عن طريق اصدار التشريعات بمنح الاعفاءات الضريبية واعطاء

القروض لانشاء وتطوير الصناعات المحلية وتوفير جزء من الاهتمام الموجه الى جذب الاستثمارات

الاجنبية المباشرة صوب الاستثمار المحلي لما للأخير من تنمية أشمل للأقتصاد ومنافع تعم البلد يكفي

منها انه أستثمار محلي لايمثل خطر من الناحية السياسية ولا يسرب جزء كبير من الارباح الى الخارج

كذلك يخلق المنافسة المتوازنة داخل القطاعات الاقتصادية وينمي ويطور العقول الاقتصادية ويكون أحد

الاسباب في أجتذاب الرأسمال المهاجر ورجوعه الى الوطن كذلك في تدفق الـ FDI .

٢ . ولان تأثير دخول الاستثمار الاجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الاقتصاد المصري والمغربي على

العموم ايجابي لكنه ضعيف جداً على الانتاج ولايمثل نسبة مهمة في التغيرات الهيكلية للأقتصاديين

وسلبي على أستخدام الايدي العاملة للأقتصاديين (مصر والمغرب) لذا فأن سياسة تبني الدولة آلية

السوق هي غير صحيح تطبيقها في الدول النامية بل ان مركزية التخطيط ومساندة ومشاركة القطاع

الخاص في الساحة الاقتصادية هي اثمر من تركه .